

Distr.: General  
23 February 2023  
Arabic  
Original: French



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الثالثة والأربعون  
1-12 أيار/مايو 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16\*

مالي

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



## المحتويات

## الصفحة

3	.....مقدمة.....	أولاً -
3	.....نبذة عن السياق.....	ألف -
3	.....منهجية إعداد التقرير.....	باء -
4	.....حالة تنفيذ التوصيات السابقة.....	ثانياً -
4	.....التوصيات المنفذة.....	ألف -
11	.....التوصيات الجاري تنفيذها.....	باء -
18	.....التوصيات المتعلقة.....	جيم -
19	.....الرهانات والتقدم المحرز والصعوبات القائمة.....	ثالثاً -
19	.....الرهانات المرتبطة بتنفيذ التوصيات.....	ألف -
19	.....أوجه التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات.....	باء -
21	.....الصعوبات القائمة في تنفيذ التوصيات.....	جيم -
21	.....الاستنتاجات والتوصيات.....	رابعاً -
21	.....التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات المستمرة.....	ألف -
22	.....الصعوبات التي قد تتطلب دعماً من المجتمع الدولي.....	باء -
22	.....التوصيات التي ستقدم مالي تقييماً بشأن تنفيذها.....	جيم -

## أولاً- مقدمة

## ألف- نبذة عن السياق

- 1- يأتي هذا التقرير في سياق يتسم بأزمة مؤسسية وأمنية وصحية متعددة الأبعاد. وفي الواقع، أدى عمق الأزمة الاجتماعية والأمنية وأزمة الحوكمة التي تمر بها مالي منذ عام 2012 إلى تحولات مؤسسية عميقة في إدارة سلطة الدولة، في 18 آب/أغسطس 2020، بإقرار فترة انتقالية، واعتماد خريطة طريق وميثاق يحددان الأولويات الرئيسية للمرحلة الانتقالية.
- 2- وعلى المستوى المؤسسي، اتسم الوضع السياسي بديناميكية جديدة انطلقت بعد تصحيح المرحلة الانتقالية في أيار/مايو 2021 في أعقاب التغييرات السياسية والمؤسسية. وشكلت الجلسات الوطنية لإعادة التأسيس، التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2021، فرصة لوضع تشخيص دقيق لخطورة الأزمة ورهاناتها واقتراح الحلول المناسبة.
- 3- وأدت آثار النزاع المستمر وعدم الاستقرار السياسي إلى جانب جائحة كوفيد-19 إلى تباطؤ في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة في عدم المساواة وارتفاع في التضخم.
- 4- وبعد الانتعاش الذي حصل في عام 2021 بنمو قدره 3,1% مقابل 1,2% في عام 2020، تبدو آفاق الاقتصاد المالي جيدة على الرغم من العقوبات الاقتصادية والمالية التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على مالي في عام 2022.
- 5- ويحلل هذا التقرير حالة تنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن الاستعراض الدوري لمالي في عام 2018، والتقدم المحرز والقيود والصعوبات القائمة في هذا الصدد. كما يقدم سلسلة من التوصيات لدعم مالي في التزامها بإعادة بناء الدولة في إطار بيئة تتسم باحترام أكبر لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

## باء- منهجية إعداد التقرير

- 6- تعبأت عدة جهات فاعلة حكومية وغير حكومية لإعداد هذا التقرير بدءاً بمرحلة جمع البيانات وحتى التصديق على التقرير المؤقت.
- 7- ونظمت وزارة العدل وحقوق الإنسان عدة حلقات عمل تحضيرية شارك فيها ممثلون عن الإدارات الوزارية ومؤسسات الجمهورية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسة وسيط الجمهورية ومنظمات المجتمع المدني.
- 8- وساهم أيضاً المجلس الوطني الانتقالي، بصفته الجهاز التشريعي، في عملية صياغة التقرير من خلال لجنة القوانين الدستورية والتشريع والعدالة وحقوق الإنسان ومؤسسات الجمهورية.
- 9- وأعدت لجنة المتابعة لإعداد التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل، التي أنشئت بموجب المرسوم رقم 0800/PM-RM-2017 المؤرخ 19 أيلول/سبتمبر 2017، النسخة النهائية من التقرير الوطني، الذي قُدّم إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.
- 10- ودعمت شعبية حقوق الإنسان والحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي عملية إعداد هذا التقرير الوطني للدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل.

## ثانياً - حالة تنفيذ التوصيات السابقة

11- بلغ عدد التوصيات الناجمة عن النظر في التقرير السابق 187 توصية. وتقسم إلى ثلاث فئات: التوصيات المنفذة، والتوصيات الجاري تنفيذها، والتوصيات المعلقة.

### ألف- التوصيات المنفذة

12- جُمعت التوصيات المنفذة بالكامل في المواضيع السبعة عشر التالية.

تحسين التعاون الدولي مع منظومة الأمم المتحدة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمكلفين بولايات

13- يتواصل التعاون مع الأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. أما بالنسبة لهيئات المعاهدات والمكلفين بولايات يلاحظ أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير قام خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي وأعضاء لجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي بزيارات منتظمة.

14- وبالإضافة إلى ذلك، قدمت مالي التقرير الأولي بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (2020-2024)؛ والتقرير الدوري عن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، في أيلول/سبتمبر 2022 كما قدمت تقرير مالي الأولي عن تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2004-2020).

### مواءمة التشريع الوطني مع معايير حقوق الإنسان

15- فيما يلي التدابير المتخذة لمواءمة التشريع الوطني مع معايير حقوق الإنسان:

- اعتماد القانون رقم 027-2018 المؤرخ 12 حزيران/يونيه 2018 والمتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- مراجعة القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، بالنص تحديداً على ما يلي: زيادة فترات التقادم، وتعزيز دور النيابة العامة، وتوضيح قواعد الاحتجاز لدى الشرطة، وتنظيم أفضل لشروط الشكوى في سياق الادعاء بالحق المدني، واعتماد الانتصاف العاجل لمكافحة الاحتجاز غير المبرر، والإحداث الرسمي لتقنيات التحقيق الخاصة، والتناضبي على درجتين في المسائل الجنائية، وإنشاء دوائر جنائية دائمة داخل المحاكم الابتدائية مع إلغاء محاكم الجنايات؛
- مراجعة قانون القضاء العسكري من أجل مواءمته مع المبادئ والمعايير العالمية في هذا المجال، من قبيل مبدأ التناضبي على درجتين وإمكانية ترفع محام أجنبي أمام المحكمة العسكرية؛
- توسيع اختصاصات المركز القضائي المتخصص لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية لتشمل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية؛
- سن القانون رقم 034-2022 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2022 المنشئ لنظام حماية التراث الثقافي الوطني وتعزيزه؛
- التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا.

## بناء قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

16- ركزت الجهود الرامية إلى بناء قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على ما يلي:

- الزيادة التدريجية في الميزانية التي ترصدها الدولة، مما مكن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من القيام بأنشطة وفتح ممثلياتها في جهات البلد (كايس، سيكاسو، سيغو، موبتي، غاو)؛
- قيام الدولة بتخصيص 11 مركبة رسمية لأعضاء اللجنة والموظفين؛
- تعيين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كآلية وطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وبالتالي تعزيز ولايتها؛
- إصدار الرسالتين التعميميتين رقم 0499/MJDH-SG المؤرخة 7 آب/ أغسطس 2019 ورقم 0774/MSPC-SG-OC-SMD المؤرخة 7 آذار/ مارس 2018 بشأن "التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووحدات الشرطة والدرك"، واللتين تتصان على الاحترام الصارم للولاية القانونية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مهامها المتعلقة بحماية الحقوق الأساسية ومنع التعذيب؛
- اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الفئة "ألف" لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في 30 آذار/مارس 2022، وهو أعلى مركز تمنحه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

## بناء قدرات الجهات الفاعلة العاملة في مجال حقوق الإنسان

17- عززت الحكومة قدرات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بدعم من الشركاء التقنيين والماليين، من خلال ما يلي:

- اعتماد مجلس الوزراء في جلسته المعقودة في 1 شباط/فبراير 2023 لمشروع النصوص المتعلقة بإنشاء المديرية الوطنية لحقوق الإنسان وتنظيمها وإجراءات عملها وإطارها التنظيمي؛
- تنظيم دورات تدريب وتوعية، ووضع دليلين، أحدهما عن حقوق الإنسان في السجون والآخر عن القانون الدولي الإنساني؛
- إحداث درجتي ماجستير، واحدة في حقوق الإنسان وثقافة السلام والأخرى في الجنسانية والتنمية؛
- إدراج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الجامعية.

## مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة

18- فيما يلي التدابير التي اتخذتها الحكومة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة:

- إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب من خلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- التدريب المستمر لضباط الشرطة القضائية وإدارة السجون والإصلاحات.

19- وبالإضافة إلى ذلك، أصدر وزير العدل وحقوق الإنسان، حافظ الأختام، تعليمات إلى المدعين العامين والنواب العامين في الجمهورية بالملاحقة القضائية لجميع الفاعلين المدعى ارتكابهم أو اشتراكهم

في ارتكاب ممارسة الرق بحكم النسب والمتواطئين معهم في مالي والتحقيق معهم ومحاكمتهم ولا سيما ضمن اختصاص محكمة الاستئناف في كايس بمقتضى التعميم رقم 0000863/MJDH-SG المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 والتعميم رقم 0857/MJDH-SG المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2019.

### مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية

20- في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، أصدرت الحكومة المرسوم رقم 0197-2018 المؤرخ 26 شباط/فبراير 2018 الذي يقر السياسة الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب وخطة عملها للفترة 2018-2020؛ وتهدف هذه السياسة، في جملة أمور، إلى كفالة وجود الإدارة العامة في المناطق وتفعيلها، وحماية السكان في المناطق الحساسة ومساعدتهم، وكفالة حرية تنقل الأشخاص وأموالهم، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة.

21- وقد رسمت الحكومة ونفذت خطة الأمن المتكامل للمناطق الوسطى، وتتألف من أربعة عناصر: الأمن، والحكومة، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والاتصالات لتعبئة المجتمع المدني من أجل ثقافة السلام.

22- وبفضل تنفيذ هذه الخطة تمكنت الجهات الفاعلة المشاركة في هذا الميدان من مضافة جهودها، بما في ذلك وزارة العدل وحقوق الإنسان، ووزارة الإدارة الإقليمية، والسلطات التقليدية، ووزارة المصالحة، ومنظمات المجتمع المدني.

### مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها قوات الأمن

23- اتخذت الحكومة تدابير لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن، ومنها تحديداً:

- تفعيل المحكمة العسكرية؛
- توظيف قضاة عسكريين؛
- تدريب قوات الدفاع في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- ملاحقة ومحاكمة عناصر معينة من قوات الدفاع والأمن؛
- مراجعة قانون القضاء العسكري لتكييفه مع البيئة القانونية؛
- إنشاء وحدات للشرطة العسكرية واستخدامها في الآلية التشغيلية؛
- التوعية الدائمة للقوات المسلحة المالية بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- إنشاء آلية للفتح المنهجي للتحقيق في ادعاءات الانتهاكات التي ترتكبها القوات المسلحة المالية المشاركة في العمليات؛
- تعيين مستشارين قانونيين لدى رؤساء الأركان ومديري الدوائر ولدى القادة في مسارح العمليات؛
- وضع مدونة للسلوك العسكري؛
- القيام بجرد لادعاءات الانتهاكات التي ارتكبتها القوات المسلحة المالية من عام 2018 حتى الوقت الحاضر.

## تعزيز العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب

- 24- بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتحقيق العدالة الانتقالية من خلال سن سياسة وطنية مشفوعة بخطة عمل ومكافحة الإفلات من العقاب بهدف تحقيق المصالحة الوطنية والسلام، ولا سيما من خلال ما يلي:
- قيام لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بجمع إفادات ما يزيد على 30 000 شخص من ضحايا أو شهود الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛
  - عقد خمس جلسات استماع عامة نظمتها لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، وتم بثها مباشرة على التلفزيون الوطني؛
  - إعداد تقرير ختامي عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من عام 1960 إلى عام 2020؛
  - الموافقة على سياسة وطنية لجبر الضرر وخطة عمل بشأنها للفترة 2021-2025 بموجب المرسوم رقم 0591-2021 المؤرخ 10 أيلول/سبتمبر 2021؛
  - اعتماد القانون رقم 041-2022 المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بجبر الأضرار الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمرسوم رقم 0730-2022 المؤرخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 الذي يحدد طرائق تطبيق هذا القانون؛
  - صوغ مشاريع القوانين المنشئة للوكالة الوطنية لإدارة عمليات الجبر ومركز تعزيز الوحدة والسلام ومراسيمها التطبيقية؛
  - ترميم التراث الثقافي المتضرر؛
  - عقد منتدى المساواة الديمقراطية في 10 كانون الأول/ديسمبر من كل عام؛
  - الملاحقة أمام المحكمة الجنائية الدولية على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المدعى ارتكابها؛
  - تسليم مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

## إصلاح قطاع الأمن

- 25- يهدف إصلاح قطاع الأمن، بمرحلتيه الأوليين وهما عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية الإدماج، إلى ترسيخ خطى مالي على طريق السلام الدائم. ولذلك، يُفترض أن يتيح هذا الإصلاح تزويد البلد بمؤسسات أعيدت هيكلتها، وإعادة تسليح قوات الدفاع والأمن في مالي مادياً ومعنوياً، ولكن أيضاً إعادة تشكيلها وإعادة نشرها، حتى تتمكن من الحفاظ على السلامة الإقليمية ودعم إعادة بسط سلطة الدولة. وقد اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وخطة عملها للفترة 2022-2024 لتنفيذ الإصلاح. وأنشئ مجلس وطني لإصلاح قطاع الأمن. وهو جهاز توجيه استراتيجي يرأسه رئيس جمهورية مالي. وتساعد المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن وحدة تنسيق تقني ولجان وزارية، يدعمها جميعاً في أنشطتها قسماً إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

26- وفي إطار إصلاح قطاع الأمن، اتُّخذت إجراءات هامة، منها على الخصوص:

- تنفيذ خطة عمل سياسة إصلاح قطاع الأمن؛

- مواصلة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛
- مواصلة عملية إعادة نشر المقاتلين.

### تحسين ظروف الاحتجاز

- 27- على صعيد البنيات التحتية، حدث تحسن ملحوظ في بناء أو إصلاح وتجديد مراكز الاحتجاز المزودة ببنزانات واسعة وجيدة التهوية ومراحيض داخلية.
- 28- وعلى صعيد التغذية، يتم تقديم الوجبات اليومية الثلاث (03) في جميع مؤسسات السجون والإصلاحات تقريباً. وتجدر بالإشارة أيضاً زيادة واضحة في الميزانية المخصصة لإطعام المحتجزين (من 900 000 إلى 1 600 000 فرنك من فركات الجماعة المالية الأفريقية).
- 29- وفي مجال الصحة، يجدر بالإشارة توفير مستوصف مجهز في السجون المشمولة بمشروع مركز التنسيق العالمي، وتوفير المنتجات الصيدلانية، وتسجيل السجناء في نظام المساعدة الطبية، وتحديد طرائق الرعاية الصحية لنزلاء السجون في إطار الخدمة الاستشفائية العمومية بمقتضى القرار المشترك بين الوزارات رقم 3253-2020/MSDS-MJDH المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.
- 30- وفيما يتعلق بمعاملة المحتجزين، لا تستخدم وسائل التقييد إلا للقيام بمهام تسليم المطلوبين وعمليات الإحضار. وخطرت خطراً تاماً ممارسات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة ويتعرض مرتكبوها الآن لعقوبات.
- 31- وأخيراً، تم تنفيذ أنشطة تدريبية لمنع التطرف العنيف والراديكالية في السجون، من خلال تعزيز القدرات على اكتشاف علامات التطرف وإنشاء نظام استخبارات السجون.

### حماية المهاجرين

- 32- اعتمدت مالي في عام 2014 سياسة وطنية للهجرة مشفوعة بخطة عمل للفترة 2015-2019 وأعقبتها خطة عمل للفترة 2020-2024، يجري تنفيذها بدعم من المنظمة الدولية للهجرة. وتهدف هذه السياسة، في جملة أمور، إلى حماية وضمان أمن المهاجرين وأفراد أسرهم، ودعم إعادة إدماج المهاجرين العائدين على نحو أفضل، وتنمية رأس المال البشري والاقتصادي والمالي للمهاجرين، وبناء قدرات منظمات المهاجرين والمجتمع المدني.
- 33- وتشمل الإجراءات المتخذة في إطار تنفيذ خطة عمل السياسة العامة ما يلي:
- مساعدة 7 373 مهاجراً مالياً في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 من خلال عمليات الإعادة إلى الوطن بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة؛
  - مواكبة ما يزيد على 10 000 مهاجر في إطار عملية إعادة الإدماج في المجتمعات الأصلية من خلال مشاريع الإدماج بدعم من الشركاء الدوليين؛
  - تنظيم مؤتمر غاو الإقليمي بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومنندى الاستثمار المنتج وتعبئة مهارات الشتات المغترب؛
  - دعم 30 مشروعاً مجتمعياً للشتات المغترب في إطار مشروع دعم مبادرات الشتات المغترب في مناطق المنشأ بدعم من الاتحاد الأوروبي؛



- بناء 14 مكتباً ميدانياً للاتصال؛
- مساعدة مواطنينا المنكوبين في أوكرانيا؛
- الإعلان عن انطلاق عملية إنشاء الوكالة الوطنية لنقل مهارات شتات المغتربين وبناء مركز لاستقبال المهاجرين ومساعدتهم وتوجيههم في غاو؛
- تنظيم اليوم الدولي للمهاجرين في كوليكيورو بمشاركة بارزة لأعضاء الحكومة والشركاء والجهات الفاعلة المحلية بشأن حوكمة الهجرة.

### حماية الأشخاص ذوي الإعاقة

34- تم تعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الإجراءات التالية:

- سن القانون رقم 2018-027 المؤرخ 12 حزيران/يونيه 2018 والمتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمرسوم رقم 2021-0662 المؤرخ 23 أيلول/سبتمبر 2021 الذي يحدد إجراءاته التطبيقية؛
- تخصيص حصة 15% للأشخاص ذوي الإعاقة في التوظيف بالوظيفة العامة، مما سمح بتوظيف 104 أشخاص منهم خلال الامتحان التنافسي الأخير للقبول في الوظيفة العامة الذي نُظم في عام 2021؛
- إدراج ممرات لذوي القدرة المحدودة على الحركة في الخطة الموحدة لبناء المرافق الصحية؛
- إيلاء الأولوية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- الرعاية المجانية للأشخاص ذوي الإعاقة في إطار برنامج المساعدة الطبية.

### حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

35- يتمتع المدافعون عن حقوق الإنسان بالحماية منذ سن القانون رقم 2018-003 المؤرخ 12 كانون الثاني/يناير 2018 والمتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وتم سن المرسوم التطبيقي رقم 2020-087/PRM المؤرخ 18 شباط/فبراير 2020. ويعزز هذا المرسوم الإطار القانوني والمؤسسي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال تمكينهم من الضمانات اللازمة لممارسة أنشطتهم.

### اللاجئون والمشردون داخلياً

- 36- تتواصل ديناميات عودة اللاجئين والمشردين داخلياً من خلال التدابير التالية:
- إنشاء هياكل الدولة والجمعيات والمنظمات غير الحكومية المسؤولة عن المشردين داخلياً واللاجئين؛
  - إنشاء لجنة توجيهية وطنية في مواقع المشردين داخلياً وأربع (04) لجان توجيهية إقليمية في غاو وموتي وسيغو وبامكو؛
  - رعاية اللاجئين بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

37- ويشمل الدعم الإنساني المقدم للمشردين داخلياً ما يلي بصفة رئيسية:

- إنشاء ملاجئ مؤقتة على شكل خيام وتوفير إمدادات مياه الشرب وبناء مراحيض في مواقع الاستقبال؛
- توفير فرص الحصول على الرعاية الصحية الطارئة؛
- توزيع المواد الغذائية ومستلزمات الكرامة؛
- تخصيص مساحات مدرسية للأطفال؛
- القيام بحملات للتوعية بشأن العنف الجنساني.

#### حظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة

- 38- اتخذت الحكومة تدابير لحظر استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك بصفة خاصة:
- بناء قدرات القوات المسلحة والجهات الفاعلة في مجالات العدالة والهجرة ووسائل الإعلام بشأن إشكالية الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة؛
  - قيام الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بوضع الإطار القانوني المطبق على تجنيد أطراف النزاع المسلح في مالي للأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية؛
  - سحب الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للأطفال ضحايا التجنيد في الجماعات المسلحة ودعمهم لإعادة إدماجهم في المجتمع؛
  - الدعوة إلى مراجعة واعتماد مشروع قانون حماية الطفل، الذي سيجرم، في جملة أمور، تجنيد واستخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في النزاع؛
  - التزام جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفاؤها باحترام جميع المعايير الوطنية والدولية لحماية الأطفال، وعدم تجنيد المقاتلين الذين تقل أعمارهم عن السن القانونية، ومكافحة ظاهرة تجنيد الأطفال.

#### التدريب المهني والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب

- 39- عززت الحكومة التدريب المهني للشباب من خلال الوكالة الوطنية للنهوض بالعمالة ووكالة النهوض بعمالة الشباب وصندوق دعم التدريب المهني والمران الحرفي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مراكز مهنية لتيسير الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للشباب.

#### توفير فرص وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار

- 40- اتخذت الحكومة تدابير هامة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة.
- 41- وفي هذا الصدد، تنص المادة 17 من ميثاق المرحلة الانتقالية، بصيغته المعدلة، على أنه يمكن تعزيز وصول المرأة إلى المناصب الانتخابية ومناصب التعيين باتخاذ تدابير خاصة ينص عليها القانون. وهكذا، فإن تشكيل مختلف أجهزة المرحلة الانتقالية يأخذ الجنسانية بعين الاعتبار. وتحقيقاً لهذه الغاية، نص المرسوم رقم 2022-0427/PT-RM المؤرخ 21 تموز/يوليه 2022 الذي يحدد طريقة توزيع وتعيين الأعضاء الإضافيين في المجلس الوطني الانتقالي على تخصيص ممثلتين (02) للمجموعات النسائية.

- 42- ونظمت أيضاً أنشطة إعلام وتوعية من أجل تحسين فهم القانون رقم 2015-052 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2015 الذي ينص على تدابير لتعزيز المنظور الجنساني في توفير فرص الوصول إلى مناصب التعيين والمناصب الانتخابية ومرسومه التطبيقي رقم 2016-0909 المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2016 الذي يحدد مناصب التعيين والمناصب الانتخابية. وبمقتضى هذه النصوص، يجب ألا تقل نسبة الأشخاص من كلا الجنسين عن 30 في المائة عند التعيينات في المرافق العامة وعند انتخاب نواب الجمعية الوطنية أو أعضاء المجلس الأعلى للجماعات المحلية أو مستشاري الجماعات الإقليمية.
- 43- وفي إطار تنفيذ هذه النصوص، عُينت 12 امرأة في لجنة متابعة اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، وعُينت 12 امرأة أخرى في الآليات الأخرى لرصد الاتفاق.
- 44- وأخيراً، يشجع القانون رقم 2022-019 المؤرخ 24 حزيران/يونيه 2022 المتعلق بالقانون الانتخابي المعتمد مؤخراً على انتخاب النساء في الجمعية الوطنية وعلى مستوى مجالس الجماعات الإقليمية.

## باء - التوصيات الجاري تنفيذها

- 45- جُمعت في 17 موضوعاً التوصيات الجاري تنفيذها.

### مكافحة الاتجار بالأشخاص

- 46- بدأت الحكومة عملية اعتماد قانون جديد يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص عملاً بالقانون رقم 2012-023 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2012 والمتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص والممارسات المماثلة. وسيكون هذا القانون الجديد خطوة ملحوظة إلى الأمام، حيث يتوخى مشروع النص الأولي المتاح مواءمة أحكامه مع الصكوك القانونية الدولية التي صدقت عليها مالي، ولا سيما اتفاقية الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وبروتوكولاتها.
- 47- وينص المشروع الأولي لقانون الإجراءات الجنائية على إنشاء دائرة جنائية داخل المحكمة الابتدائية، يوسّع نطاق اختصاصها ليشمل الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص والرق وغير ذلك من الممارسات المماثلة، ولكن دون انتظار تنظيم محكمة جنائيات.
- 48- وواصلت اللجنة الوطنية لتنسيق ومكافحة الاتجار بالأشخاص والممارسات المماثلة عملها مع جميع الجهات الفاعلة العاملة في هذا المجال.
- 49- وجرى تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والممارسات ذات الصلة من 2018 إلى 2022. وركزت الإجراءات على منع الاتجار بالأشخاص، والملاحقة القضائية في إطار سلسلة العدالة الجنائية، وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص ومساعدتهم، وتعزيز التنسيق والتعاون في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

### رفع الطابع الجنائي عن جرائم الصحافة

- 50- يعاقب القانون رقم 00-046 المؤرخ 7 تموز/يوليه 2000 المتعلق بنظام الصحافة وجرائم الصحافة بالسجن والغرامة على الجرائم والجنح المرتكبة عن طريق الصحافة أو أي وسيلة أخرى من وسائل النشر. وبدأت مراجعة النصوص التي تحكم وسائل الإعلام في مالي في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وفي نهايتها تمت صياغة مشروع قانون رفع الطابع الجنائي عن جرائم الصحافة. وإذا أصبح مشروع القانون قانوناً، فإنه لن يعاقب على الجرائم المعنية إلا بالغرامات التي زادت قيمتها، باستثناء الجرائم والجنح المخلة بأمن الدولة والجرائم المرتكبة في حق السلطة والشأن العام.

51- وتتواصل المشاورات مع الصحافة وغيرها من الجهات الفاعلة الاجتماعية-السياسية بغية اعتماد مشاريع النصوص.

### إصلاح قطاع التعدين

52- انخفض الإنتاج في قطاع التعدين منذ عام 2019. وبالإضافة إلى هذه الحالة، حدثت في بعض المناجم اضطرابات تسببت في توقف عمل المصانع (موريللا وسوميسي).

53- ولمواجهة هذه التحديات، تسعى الحكومة إلى إصلاح قطاع التعدين لتتبع إنتاج التعدين ودمجه في الاقتصاد. وأصدرت الأمر رقم 2022-016/PT-RM المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2022 المنشئ لشركة بحوث الموارد المعدنية واستغلالها في مالي؛ وستضطلع هذه الشركة التي تشكل نسبة رأس المال العام فيها 100% بالتقيب عن المواد المعدنية واستغلالها ومعالجتها وتسويقها، في حدود النطاق المحدد. كما ستجمع الأموال وسيؤذن لها بالحصول على سندات التعدين، بالإضافة إلى توليد النقد الأجنبي للدولة وخلق العديد من فرص العمل. وبموجب الأمر رقم 2019-022/P-RM المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2019، زُود البلد بمدونة تعدين جديدة.

54- وتتبع حوسبة السجل العقاري التعديني أيضاً من نفس الرغبة في تطهير قطاع التعدين، مما يسمح للجهات الفاعلة المعنية بأن تكون لها نظرة استشرافية للقطاع المذكور.

### إصلاح أراضي الدولة والإصلاح العقاري

55- واصلت الحكومة إصلاحاتها، بما في ذلك إنشاء نظام محفوظات (مادية ورقمية) حديث وفعال وآمن وحوسبة سجل أراضي الدولة.

56- واستمرت رقمنة محفوظات الشهر العقاري في باماكو وكاتي من خلال رقمنة الإجراءات الجديدة لإنشاء سندات ملكية الأراضي وتحديثها (المعاملات المتعلقة بسند ملكية قائم). وهكذا تمت، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، رقمنة ما مجموعه 274 360 ملفاً من ملفات سندات الملكية العقارية ومراقبتها وفهرستها في قاعدة بيانات وحدة المستندات الرقمية.

57- وينص المرسوم رقم 2019-0112/P-RM المؤرخ 22 شباط/فبراير 2019 على إجراءات تحديد القطع الأرضية على التراب الوطني. وكل قطعة أرضية مشيدة أو غير مشيدة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية يجب تحديدها عن طريق رقم تعريف وطني فريد في السجل العقاري تقرده لها دائرة السجل العقاري، ويعرف بمختصر (NINACAD).

58- وفي مجال الأراضي الزراعية، يكفل القانون فرص الوصول العادل إلى الأراضي الزراعية. وتضمن الدولة والسلطات المحلية حصول فئات المزارعين ومنظمي المشاريع الزراعية على الأراضي الزراعية على قدم المساواة. ويخصص ما لا يقل عن 15 في المائة من أعمال التهيئة العقارية التي تقوم بها الدولة أو السلطة المحلية لمجموعات ورابطات النساء والشباب الموجودة في المنطقة المعنية.

### تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

59- صدقت مالي على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في 16 تموز/يوليه 1974. وفي 8 شباط/فبراير 2018، وضعت وقدمت التقرير الأولي عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدورة الرابعة والستين.

60- ورغم الحالة العامة في البلد، التي تتسم بضعف مستوى التنمية وملحاحية مسائل الدفاع والأمن، فإن الجهود جارية لصياغة التقرير الثاني.

### الحق في التعليم

61- اعتمدت الحكومة، في 12 آذار/مارس 2019، البرنامج العشري لتطوير التعليم 2019-2028، ويهدف إلى ضمان حق المواطنين في التعليم والتدريب الجيد من خلال نظام تعليمي شامل وأفضل تكيفاً ومتماسك وناجح. وينقسم هذا الهدف العام حسب مستوى التعليم.

62- والمحاور الاستراتيجية الرئيسية للبرنامج العشري لتطوير التعليم هي:

- تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التربوي؛
- تحسين تدريب المدرسين وإدارة شؤونهم؛
- تعزيز تعميم الوصول المنصف والشامل للجميع إلى التعليم الأساسي الجيد؛
- تعزيز حوكمة القطاع؛
- تعزيز قدرة القطاع على الصمود.

63- ومن شأن اعتماد السياسة الوطنية للمدرسين في مالي في 24 آذار/مارس 2021 أن يمكن من مواجهة التحديات المتعلقة على وجه الخصوص بإعادة تقييم مسألة المدرسين، وإغلاق المدارس، لا سيما في الوسط والشمال بسبب غياب المدرسين.

64- ومن حيث فرص الوصول إلى التعليم، لوحظ تطور إيجابي على مستوى السلك الأول للتعليم الأساسي مقارنة بالمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس من 76% في عام 2018 إلى 79% في عام 2021 وبالنسبة للفتيات، ارتفع من 70% في عام 2018 إلى 76% في عام 2021. أما بالنسبة للمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس في المرحلة الثانوية، فقد سجل تحسناً بين عامي 2018 و2021 بنسبة 26,2% و29,6% على التوالي على الرغم من حدوث انخفاض عام 2019، حيث بلغ هذا المعدل الإجمالي 22,6%. ومن ناحية أخرى، تراجع إلى حد ما معدل القيد الصافي في السلك الأول من التعليم الأساسي، حيث بلغ 57,5% في عام 2018 و54,7% في عام 2021.

65- وبالإضافة إلى ذلك، تأثرت في عام 2021 العديد من المناطق بالأزمة الأمنية ونتج عن ذلك إغلاق 1 632 مدرسة من أصل 8 585 مدرسة، أي 19%، مما حرم آلاف الأطفال من حقهم في التعليم. وهكذا، من بين ما مجموعه 14 632 مدرسة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، تم إغلاق 1 632 مدرسة تشمل حوالي 489 600 طفل و9 792 معلماً. ولوحظت أعلى نسب المدارس المغلقة بسبب انعدام الأمن في عام 2021 في مناطق كايس.

### الحق في الصحة

66- تتواصل المساعدة الحكومية الخاصة للمرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في مجال التوعية والفحص والتوزيع المجاني للعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة على مرضى الإيدز؛ وهذا ما أتاح الحفاظ على معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين عامة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 عاماً في حدود 1,1% وفقاً لتقرير الاستقصاء الديموغرافي والصحي لمالي لعام 2013. وعلى المستوى العام، يستمر تنفيذ برنامج التنمية الاجتماعية الصحية الرابع للفترة 2020-2023، من خلال تطوير الإمدادات الصحية الجيدة التي يمكن الوصول إليه جغرافياً، وإنشاء آلية لتمويل الطلب على الصحة

ودعم الدولة للسكان المعوزين. وسيشكل العمل المرتقب بنظام التأمين المعمم عن المرض تطوراً مهماً في النظام الوطني للصحة والحماية الاجتماعية بعد مرور ما يزيد قليلاً عن عقد من الزمن على تنفيذ التأمين الإجباري عن المرض ونظام المساعدة الطبية. وقد تم تحقيق نتائج هامة في مجال الرعاية الطبية للمعوزين، حيث تم تسجيل 2 882 331 شخصاً في نظام المساعدة الطبية.

### حقوق الطفل

67- صدقت مالي، في 16 أيار/مايو 2002 على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

68- وبالإضافة إلى ذلك، تم التصديق على التقرير الأولي لمالي بموجب البروتوكول المذكور خلال دورة اللجنة المشتركة بين الوزارات لدعم إعداد التقارير الأولية والدورية حول تنفيذ الاتفاقيات التي صادقت عليها مالي، خلال دورتها العامة التي عقدت في كولوبا من 06 إلى 08 تموز/يوليه 2021.

69- ولم يصدق بلدنا بعد على البروتوكول الثاني، ويواصل مضاعفة جهوده على الرغم من السياق الصعب من أجل ضمان حقوق الأطفال المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل.

### مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة

70- اتخذت الحكومة إجراءات لتعزيز مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، ومنها خصوصاً ما يلي:

- الصياغة الجارية لمشروع قانون بشأن منع العنف الجنساني وقمعه وإدارته؛
- إنشاء مراكز تنسيق للشؤون الجنسانية لدى جميع الجهات المختصة في مالي؛
- إنشاء مراكز للمعالجة الشمولية للعنف الجنساني؛
- الإعداد الجاري لمشروع قانون أولي بشأن القانون الجنائي ومشروع قانون أولي بشأن قانون الإجراءات الجنائية؛
- عقد حلقة عمل وطنية مع الوزارة المكلفة بالعدالة للتفكير في معالجة ملفات العنف الجنساني والدعم القانوني المجاني لها، من 02 إلى 04 آب/أغسطس 2022.

71- والعنف الجنساني من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وقتل الإناث والضرب والجرح لأسباب جنسانية والتحرش الجنسي هي جرائم يشملها مشروع القانون الجنائي. ويعاقب على معظم هذه الجرائم بعقوبات جنائية. وبالتالي، فإن اعتماد هذا النص بعد مراجعته سيوفر للنساء والفتيات أقصى قدر من الحماية من العنف.

### مكافحة العنف الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

72- تركزت جهود الحكومة أساساً على التدابير التالية:

- اعتماد السياسة الجنسانية الوطنية؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة العنف الجنساني؛
- تنفيذ خطة التنمية العشرية لتمكين المرأة والطفل والأسرة (2020-2029) التي تتمثل رؤيتها في "المساهمة في انبعاث مالي بحلول عام 2030 من خلال تمكين الطفل

والمرأة والأسرة، على أساس تكافؤ الفرص والمساواة القانونية، من أجل خلق رأس مال بشري جيد قادر على المشاركة بفعالية في تكوين الثروة والإدارة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد؛

- اعتماد الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، التي تسمح بمراعاة احتياجات ومصالح النساء والرجال في السياسات والبرامج الإنمائية من خلال إدماج النهج الجنساني في جميع مراحل عملية إعداد الميزانية؛
- تنفيذ الخطة العشرية للتنمية الصحية والاجتماعية، التي تغطي الفترة 2014-2023 وتقدم توجيهات بشأن الصحة والتنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة والأسرة والطفل، من أجل تحقيق نتائج مشتركة؛
- إنشاء خط هاتفي مجاني لإحالة حالات العنف الجنساني إلى هياكل الرعاية.

### مكافحة عمل الأطفال

73- تشمل الإجراءات المتخذة في مجال مكافحة عمل الأطفال ما يلي:

- على الصعيد السياسات العامة، اعتماد خريطة طريق جديدة للقضاء على عمل الأطفال في الزراعة، وتحديث قائمة الأعمال الخطرة المحظورة على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، ووضع خطة عمل وطنية جديدة للقضاء على عمل الأطفال في مالي (2023-2027)، ووضع قائمة بالأعمال الخفيفة المسموح للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و15 عاماً بمزاوتها، وإجراء المعهد الوطني للإحصاء لدراسة عن عمل الأطفال في مالي لدعم الاستقصاء النموذجي الدائم للأسر المعيشية؛
- وعلى الصعيد المؤسسي، إنشاء خلية وطنية لمكافحة عمل الأطفال، وتعيين جهات تنسيق في بعض الإدارات الوزارية لمكافحة عمل الأطفال، وإنشاء نظام لرصد ومتابعة عمل الأطفال في مالي، وإنشاء أفرقة متنقلة لمكافحة عمل الأطفال.

74- وبالإضافة إلى ذلك، تجدر بالملاحظة نتائج مهمة أخرى ولا سيما منها ما يلي:

- سحب 2 000 طفل من أسوأ أشكال عمل الأطفال (فتيات وفتياناً) بين عامي 2018 و2022؛
- إعادة الإدماج التعليمي أو المهني لأكثر من 1 200 طفل (فتيات وفتياناً)؛
- تنظيم 86 جلسة للتدريب والتوعية والإعلام لأصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية والصحفيين والأطفال بشأن مفهوم عمل الأطفال والإجراءات المتعلقة بالقضاء عليه؛
- تنفيذ برنامج التعليم غير النظامي وبرنامج مكافحة الفقر للتصدي لهجرة الأطفال من الريف.

### حظر الزواج المبكر أو القسري

- 75- اتخذت الحكومة إجراءات ترمي إلى حظر الزواج المبكر أو القسري، ومنها على الخصوص ما يلي:
- اعتماد استراتيجية وطنية متعددة القطاعات لإنهاء زواج الأطفال في عام 2022 تجمع بين واضعي السياسات وصناع القرارات الإدارية لتعزيز التدابير الرامية إلى حماية الفتيات من الزواج قبل سن 18 عاماً؛
  - تكثيف حملات الإعلام والتوعية لمكافحة زواج الأطفال.

## المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- 76- بذلت الحكومة جهوداً هامة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- 77- ومن الإجراءات المضطلع بها، يمكننا أن نذكر على وجه الخصوص ما يلي:
- إنشاء إطار التشاور الوطني بشأن الجنسانية بموجب القرار رقم 2021-035/MPFEF-SG المؤرخ 27 تموز/يوليه 2021 ويتألف من ممثلي الإدارة العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين؛
  - توقيع الحكومة على خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325(2000) بشأن "المرأة والسلام والأمن" 2019-2023؛
  - إصدار الحولية الإحصائية بشأن تعزيز المنظور الجنساني في مناصب التعيين والمناصب الانتخابية بالمرافق العامة (الدولة والجماعات المحلية) في عام 2021.

## التنمية البشرية المستدامة

- 78- اعتمد الإطار الاستراتيجي للانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في مالي للفترة 2019-2023، غير أن إطار الاقتصاد الكلي لا يزال يواجه صعوبات بسبب الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، والأزمات الأمنية والسياسية والاجتماعية والإنسانية والمؤسسية والاقتصادية التي تؤثر على الأهداف التي حددها الإطار الاستراتيجي للانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- 79- ولا يزال معدل انتشار الفقر مرتفعاً (44,6% في عام 2021) على الرغم من الانخفاض الطفيف الذي لوحظ ببلوغه 41,9% في عام 2019 مقابل 42,3% في عام 2019. واتسم أيضاً بتفاوتات قوية بين المناطق الريفية والحضرية وكذلك فيما بين المناطق، إضافة إلى التفاوتات بين الجنسين.

## انتخابات حرة وموثوق بها وشفافة

- 80- أجريت أخيراً في 29 آذار/مارس و19 نيسان/أبريل 2020 الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في 28 تشرين الأول/أكتوبر و18 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، بعد عدة سنوات من التأجيل. وللأسف، أدت الطعون في نتائج الانتخابات التشريعية إلى انقلاب 19 آب/أغسطس 2020 الذي تسبب في الإطاحة برئيس الجمهورية المنتخب وحل الجمعية الوطنية مما أدى إلى إقرار مرحلة للانتقال السياسي.
- 81- وسُن قانون انتخابي جديد، هو القانون رقم 019-2022 المؤرخ 24 حزيران/يونيه 2022؛ وتم تعيين أعضاء الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات بموجب المرسوم رقم 0609-2022 المؤرخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وقام رئيس المرحلة الانتقالية بتتصيصهم في 10 كانون الثاني/يناير 2023.
- 82- ووضعت جدول زمني للانتخابات (الاستفتاء، وانتخابات أعضاء مجالس الجماعات المحلية، والنواب، ورئيس الجمهورية) يمتد على مدى 24 شهراً (شباط/فبراير 2023 إلى شباط/فبراير 2024) لإعداد البلد لتنظيم انتخابات حرة وشفافة.



## استعادة السلام والمصالحة الوطنية

83- أحرز تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الناتج عن عملية الجزائر تقدماً كبيراً، تمثل بصفة خاصة فيما يلي:

- تعيين وإنشاء سلطات مؤقتة على المستوى الإقليمي ومستوى الدوائر والجماعات المحلية في المناطق الشمالية الخمس (2017-2021)؛
- بناء ثمانية (8) مواقع تجميع من أصل 24 موقعاً محدداً؛
- قيام اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال الفترة 2018-2020 بالتسجيل المسبق لما مجموعه 74 000 مقاتل وأسلحتهم في إطار العملية الشاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
- تسريع عملية نزع سلاح 1 840 عنصراً وتسريحهم وإعادة إدماجهم في إطار آلية تنسيق العمليات المعتمدة في عام 2016، والتي تم الشروع فيها في عام 2018، وأنجزت في نيسان/أبريل 2021 بإدماج ما يقارب 1 750 مقاتلاً سابقاً؛
- إنشاء وإعادة نشر الوحدات الأولى المعاد تشكيلها (شباط/فبراير 2020 إلى حزيران/يونيه 2021)؛
- إنشاء اللجنة المشتركة بين الحكومة والشركاء التقنيين والماليين في تشرين الأول/أكتوبر 2019 لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة؛
- اعتماد القانون رقم 042-2019 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2019 المتعلق بقانون الوفاق الوطني الذي يتيح للمقاتلين السابقين الاستفادة من آليات الإدماج وإعادة الإدماج المنصوص عليها في اتفاق 2015؛
- إنشاء بعض اللجان الاستشارية الأمنية المحلية؛
- القيام خصوصاً بأنشطة التوعية الرامية إلى منع العنف الطائفي؛
- اعتماد سياسة نشطة للمصالحة الوطنية تتوخى هدفين رئيسيين هما: إعادة إرساء أسس المصالحة الوطنية وإيجاد حل نهائي لمشاكل الشمال.

84- وقد أنشئت لجنة التحقيق الدولية وفقاً لاتفاق السلام والمصالحة المنبثق عن عملية الجزائر. وأجرت تحقيقات في شمال ووسط البلد وقدمت تقريرها الختامي في حزيران/يونيه 2020.

## إعادة بسط سلطة الدولة

85- كثفت الحكومة جهودها من أجل استعادة سلطتها في جميع مناطق البلد، وخاصة في الشمال والوسط، من خلال الوجود المستمر لأجهزة الدولة، والخطة الأمنية للمناطق الشمالية والوسطى وقيام قوات الدفاع والأمن ببسط شبكتها على الأقاليم.

86- وقد اعتمدت السلطات الانتقالية الاستراتيجية السياسية الشاملة لتحقيق الاستقرار في وسط البلد. وخلال عام 2022، تم تنصيب أربعة محافظين من أصل ثمانية محافظين (50%) وسبعة نواب محافظين من أصل 55 نائباً (13%) في منطقة موبتي. وبالإضافة إلى ذلك، كان ستة من أصل سبعة محافظين (86%) و 11 نائب محافظ من أصل 39 نائب محافظ (29%) موجودين في منطقة سيغو.

87- واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً بتكثيف العمليات الهجومية التي تقوم بها القوات المسلحة المالية، وأعقبها العودة الطوعية للمشردين داخلياً.

## جيم - التوصيات المتعلقة

88- جُمعت التوصيات التي لا يزال تنفيذها معلقاً في المواضيع التالية.

### إلغاء عقوبة الإعدام

89- منذ عام 1980، فرض وقف اختياري على تنفيذ عقوبة الإعدام في مالي. ومع ذلك، وبموجب القانون الجنائي الحالي، يواصل القضاء المالي النطق بأحكام الإعدام التي لا تنفذ وتخفف إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة.

90- ومنذ عام 2007، ما فتى يُطرح قرارٌ بوقف اختياري عالمي لتنفيذ عقوبة الإعدام على تصويت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كل سنتين في الدورات السنوية للجمعية العامة. وأجري التصويت الأخير في عام 2022 خلال الدورة السابعة والسبعين للجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تعنى بالمسائل الاجتماعية والإنسانية والثقافية. وتماشياً مع سياستها، صوتت مالي دائماً لصالح القرار.

91- أما بخصوص إلغاء عقوبة الإعدام تحديداً في إطار التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن المسألة موضوعُ تفكير في ضوء الحقائق الاجتماعية - السياسية والثقافية لبلدنا.

### مراجعة مدونة الأحوال الشخصية والأسرة

92- لا يقيم قانون الأحوال الشخصية أي تمييز على أساس الجنس في مسائل الميراث. ويستنتج ذلك من أحكام المادة 773: "يرث الأولاد أو ذريتهم أباهم وأمهم أو غيرهما من الأصول، دون تمييز بسبب الجنس أو حق البكرية، ولو كانوا أولاد قران مختلف". كما يتيح القانون إمكانية نقل التركة بالوصية. وفي حالة عدم وجود وصية، يجوز للورثة اختيار التقسيم القانوني ودياً. وفي حالة عدم التراضي، تتم القسمة وفقاً لعرف الهالك.

93- وينص مشروع نص مراجعة القانون الجنائي على كل الجرائم التي قد تنشأ عن الممارسات التقليدية تقريباً.

94- ولا تزال هذه الصيغة موجودة في دستور 25 شباط/فبراير 1992، الذي ينص على أن المعاهدات والاتفاقيات المصدق عليها حسب الأصول تُدرج في النظام القانوني ولها قيمة أعلى من قيمة القوانين. وتتيح هذه الأحكام الدستورية تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مالي في مجال حماية حقوق المرأة والطفل.

### التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

95- تظل حكومة مالي منفتحة إزاء زيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

96- ولم ترفض حتى الآن دعوة أحد من المكلفين بولاية. ويضطلع الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي بمهامه تبعاً لجدول أعماله. وعند الاقتضاء، ستُتخذ الترتيبات اللازمة لدعوة المكلفين بولايات لزيارة مالي.

### حظر الممارسات التقليدية والضارة بالأطفال

- 97- تبذل الحكومة جهوداً لإنهاء الممارسات التقليدية والضارة من قبيل زواج الأطفال والزواج القسري، والممارسات المهينة والحاطة بالكرامة، والتغذية القسرية.
- 98- وليس تعدد الزوجات ممارسة تقليدية وضارة. بل ينص عليه القانون ومدونة الأحوال الشخصية والأسرة. وللزوجين حرية الاختيار بين الزواج الأحادي وتعدد الزوجات.
- 99- ولا يُتوخى حظر تعدد الزوجات في الوضع الحالي للتشريع، وكذلك في ضوء السياق الاجتماعي - الثقافي والديني.

### ثالثاً - الرهانات والتقدم المحرز والصعوبات القائمة

#### ألف - الرهانات المرتبطة بتنفيذ التوصيات

- 100- اتسم سياق تنفيذ التوصيات باستمرار التحديات المتعددة التي تتجلى في مظاهر الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- 101- وعلى الصعيد السياسي، وضعت عملية انتقالية يتوخى جدولها الزمني تنظيم انتخابات لتكريس عودة البلد إلى النظام الدستوري.
- 102- وقد أسهم الانقسام بين الطوائف التي عاشت دائماً في سلام ووثام في تدهور النسيج الاجتماعي.
- 103- وأخيراً، تميزت الفترة بجائحة كوفيد-19، التي أثرت على جميع قطاعات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

#### باء - أوجه التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات

- 104- رغم السياق غير المواتي، أحرز تقدم هام في تنفيذ التوصيات، ولا سيما في مجالات الإصلاحات السياسية والمؤسسية، واستعادة السلام وتعزيز المصالحة الوطنية، وتوفير فرص الوصول إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، وتمكين المرأة.

#### الإصلاحات السياسية والمؤسسية

- 105- يدل عدم الاستقرار السياسي والاستياء على حجم الأزمة المتعددة الأبعاد التي يشهدها البلد والحاجة إلى إصلاحات عميقة. وهكذا، فإن مالي تنخرط في منظور إعادة تأسيس الدولة. وفي هذا الإطار، انعقدت الجلسات الوطنية لإعادة التأسيس في الفترة من 11 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2021، وصاغت في ختامها القوى الاجتماعية والسياسية 517 توصية وفقاً للتطلعات العميقة للسواد الأعظم إلى الانتقال إلى دولة جديدة في مالي. ولتنفيذ هذه التوصيات، اعتمدت الحكومة إطاراً استراتيجياً لإعادة تأسيس الدولة مشفوعة بخطط عمل للفترة الممتدة من 2022 إلى 2031.

- 106- وتشمل الخطوات التي تم اتخاذها في مجال الإصلاحات السياسية والمؤسسية اعتماد القانون رقم 019-2022 المؤرخ 24 حزيران/يونيه 2022 المتعلق بالقانون الانتخابي، وتشغيل الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات، ووضع المسودة الأولية لدستور جديد وبذل جهود من أجل إعادة تنظيم أقاليم البلد باعتماد قوانين جديدة.

## استعادة السلام وتعزيز المصالحة الوطنية

107- استمر تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الناتج عن عملية الجزائر لعام 2015 رغم السياق الاجتماعي والسياسي للبلد. وعلى الرغم من الصعوبات، أحرز تقدم شمل في جملة أمور: نشر القوات المسلحة المعاد تشكيلها، وتمويل 10 مشاريع في إطار صندوق التنمية المستدامة بمبلغ إجمالي قدره 38 450 مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، واعتماد سياسة وطنية لتعويض ضحايا الأزمات في مالي منذ عام 1960 وخطة عملها (2021-2025) بمبلغ يقدر بـ 65، بحوالي 467 مليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، وفقاً للمرسوم رقم 2021-0591/PT-RM المؤرخ 10 أيلول/سبتمبر 2021.

## الوصول إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب

108- تحسنت فرص الوصول إلى العدالة بشكل كبير بفضل الزيادة في مستوى إنجاز البنية التحتية المنصوص عليها في الخريطة القضائية. واكتملت أعمال بناء المحاكم والسجون، ومنها بصفة خاصة محكمة توكوتو الابتدائية ومحكمة الاستئناف الإدارية في باماكو.

109- وأنجز بناء وتجهيز مركز الاحتجاز المركزي الجديد في باماكو في كينبورابا، كما أنجزت أعمال الإصلاح في مراكز الاحتجاز بكيمبارانا وماركالا ودييما وبانامبا. وتم توظيف 100 متدرب قضائي في إطار قانون التوجيه والبرمجة لقطاع العدالة (2020-2024) لسد النقص في القضاة في المحاكم الابتدائية.

110- وبالإضافة إلى ذلك، أحرز الوصول إلى العدالة تقدماً مُرضياً من خلال مبادرات عديدة من قبيل عرض الرسوم القضائية المحاكم على مستوى المحاكم، والمساعدة القانونية والقضائية، وتدريب السكان وتوعيتهم بشأن عودة الخدمات القضائية إلى المناطق المتأثرة بالنزاعات، وإنشاء إطار للتشاور مع الجهات الفاعلة في سلسلة العدالة الجنائية، وتنظيم جلسات خارج المحاكم في المناطق المتضررة من انعدام الأمن. واقرتن إيفاد الفاعلين في مجال العدالة بتعزيز القدرات التقنية لما مجموعه 115 موظفاً قضائياً و397 موظفاً في إدارة السجون والتعليم في الإصلاحات.

111- وبالإضافة إلى ذلك، تحسنت نسبة نزلاء السجون الذين ينتظرون المحاكمة تحسناً طفيفاً إذ انخفضت من 69,13 في المائة إلى 67,62 في المائة. ويعزى ذلك إلى تنظيم إجراءات استعجالية من أجل تخفيف الاكتظاظ في السجون منعاً لانتشار فيروس كوفيد 19 في أوساط نزلاء السجون.

112- وفي إطار العدالة الانتقالية، نظمت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة خمس (5) جلسات استماع علنية بشأن مواضيع: "انتهاكات الحقوق والحريات" و"انتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية" و"الاختفاء القسري" و"الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يعاني منها الأطفال". وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، سجلت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة ما يزيد على 30 000 إفادة أدلى بها ضحايا وشهود الانتهاكات الناتجة عن الأزمات المختلفة.

113- وأخيراً، وفي إطار مكافحة الإفلات من العقاب، اتخذت الحكومة تدابير ضد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن، ومنها خصوصاً: تفعيل المحكمة العسكرية، وتعيين القضاة العسكريين، وتدريب قوات الدفاع في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والملاحقة القضائية لأفراد قوات الدفاع والأمن ومحاكمتهم، ومراجعة قانون القضاء العسكري لتكييفه مع البيئة القانونية، وإنشاء وحدات الشرطة العسكرية واستخدامها في الجهاز التشغيلي، وإنشاء آلية للفتح المنهجي للتحقيقات.

## تمكين النساء والمساواة بين الجنسين

- 114- تحسنت المشاركة الفعلية للمرأة في المناصب القيادية وفي الحياة السياسية والاقتصادية والعامية. وهكذا، فإن نسبة النساء الأعضاء في البرلمان تقترب بوضوح من 30 في المائة، وهو الحد الأدنى المنصوص عليه قانوناً وفقاً للقانون رقم 052 المتعلق بالجنسانية. وفي عام 2020، بلغ هذا المعدل 28,57% بعد أن لم يكن يتعدى 9,52% في عام 2013. وفي سياق تعزيز المنظور الجنساني في المناصب الانتخابية، يتبين من البيانات المتاحة أن 19,3 في المائة من المنتخبين هم نساء.
- 115- ويساهم صندوق دعم تمكين المرأة ونماء الطفل ومشروع رعاية مهارات المرأة في توسيع خدمات الدعم وتوفير الفرص لتطوير الأعمال النسائية، وتعزيز القيادة النسائية والمشاركة السياسية للمرأة.
- 116- وفي سياق التعلم والتمكين الاقتصادي للفتيات والنساء، تم إحراز تقدم كبير في عام 2021 حيث تم تدريب 2 791 فتاة/امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً وتمكينهن من فرص اقتصادية، مما أدى إلى تحقيق رقم أعمال قدره 2 059 468 895 فرنكاً من فرككات الجماعة المالية الأفريقية، وإحداث 7 232 فرصة عمل استفاد منها 34 784 مستفيداً مباشرة.

## جيم - الصعوبات القائمة في تنفيذ التوصيات

- 117- ظلت الحالة الأمنية في البلد تبعث على القلق، ولا سيما في المنطقتين الشمالية والوسطى. وتأثرت عدة مناطق بهجمات الجماعات المسلحة الإرهابية، مما دفع الدولة وشركاءها إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة التهديدات وتقديم المساعدة للضحايا.
- 118- وفي ختام مؤتمر القمة المزدوج للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عُقد في 9 كانون الثاني/يناير 2022 في أكرا، غانا، تم فرض عقوبات غير قانونية وغير مشروعة ولاإنسانية على مالي، ومنها خاصة إغلاق الحدود بين مالي والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتجميد أصول مالي في البنك المركزي لدول غرب إفريقيا، وتعليق المعاملات التجارية ووقف المساعدات المالية واستدعاء السفراء.
- 119- ومن الصعوبات الرئيسية الأخرى التي ميزت عملية تنفيذ التوصيات ما يلي: عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي والاجتماعي المرتبط بالأزمة السياسية، والأزمة الصحية المتصلة بجائحة كوفيد-19، والنقص في قدرة الإدارات الوزارية على تخطيط ورصد تنفيذ التوصيات وترابط بعض التوصيات.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

- 120- تشكل إعادة تأسيس الدولة صُلب أولويات الحكومة. ويشكل إنشاء وزارة لإعادة تأسيس الدولة خير دليل على إرادة السلطات المالية.

## ألف - التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات المستمرة

- 121- سنت حكومة مالي سياسات عامة سببها تنفيذها التصدي للتحديات المستمرة.
- 122- وعلى المدى القصير، نصت خطة عمل الحكومة الانتقالية على إجراءات محددة جُمعت في أربعة (4) محاور هي: '1' تعزيز الأمن في جميع أنحاء الأراضي الوطنية؛ '2' القيام بالإصلاحات

السياسية والمؤسسية؛<sup>3</sup> تنظيم الانتخابات العامة؛<sup>4</sup> تعزيز الحوكمة الرشيدة واعتماد ميثاق الاستقرار الاجتماعي والنمو.

123- وعلى المديين المتوسط والطويل، أقر الإطار الاستراتيجي لإعادة تأسيس الدولة، الذي سيتم تدقيقه على مدى عشر (10) سنوات، خمسة (5) محاور استراتيجية تتقارب مع الإطار الاستراتيجي للإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة وهي: '1' الحوكمة والإصلاحات السياسية والمؤسسية؛ '2' الدفاع والأمن والسلام والمصالحة والتماسك الاجتماعي؛ '3' النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ '4' رأس المال البشري والجنسانية والإدماج الاجتماعي؛ '5' الشباب والرياضة والثقافة والحرف اليدوية والسياحة وبناء المواطنة.

124- وتُستكمل هاتان الوثيقتان الإطاريتان المرجعيتان لبرمجة الإجراءات الحكومية بسياسات قطاعية.

### باء - الصعوبات التي قد تتطلب دعماً من المجتمع الدولي

125- تشمل الصعوبات المحتملة في تنفيذ التوصيات التي قد تتطلب دعم المجتمع الدولي ما يلي في جملة أمور:

- عدم توفر الموارد المالية الكافية؛
- النقص في قدرات هيكل الدولة؛
- الحاجة إلى تعزيز التعاون مع هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

### جيم - التوصيات التي ستقدم مالي تقييماً بشأن تنفيذها

126- حددت حكومة مالي أولويات تأخذ في الاعتبار بعض التوصيات التي يمكن تقييم تنفيذها. ويمكن تجميعها في خمس فئات:

- الإصلاحات السياسية والمؤسسية؛
- تنظيم الانتخابات العامة؛
- الوصول إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب؛
- استعادة السلام الاجتماعي وتعزيز العيش المشترك؛
- تمكين النساء والشباب.